المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 13-04-2006 العـــدد : 14474
الصفحـات : 21 المسلسل : 149

جولة المليك وولي العهد الآسيوية

الاتجاه شرقاً: خيار استراتيجي جاء في وقته

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 13-04-2006 العـــدد : 14474
الصفحـات : 21 المسلسل : 149

د. طلال صالح بنان

من أهم ملامح السياسة الخارجية السعودية في القرن الواحد والعشرين، الفهم المرن والواضح لطبيعة حركة السياسة الدولية، التي يمر بها النظام الدولي، في هذه المرحلة المهمة من مراحل تطوره.

من أهم ميزات النظام الدولي الحالي تراجع مكانة الاستراتيجية بمفهومها الأمني، عن محددات السياسة الدولية المعاصرة. بالطبع علاقات القوى بين الدول، لازالت لها أهمية خاصة في تحديد علاقاتها ببعضها البعض، إلا أن للقوة هنا معنىً غير تقليدي يتجاوز محدداتها الاستراتيجية التقليدية (الأمنية)، في مجملها.

حركة السياسة الدولية أضحت من التعقيد والتشابك، لدرجة أنه من الصعب على قوة دولية بعينها أو مجموعة من الدول أن تفرض هيمنة مباشرة على النظام الدولي. الدول الصغرى، في النظام الدولي، تتمتع بحرية حركة مرنة، في تفادي السيطرة المفترضة على النظام الدولي من الدولة أو الدول العظمى التي تتقاسم الهيمنة عليه... هذا، إذا ظل من السهل فرض هيمنة كونية، لأي قوة عظمى أو قوى عظمى، بالمعنى التقليدي الذي كان يسود الأنظمة الدولية الحديثة المتعاقبة.

السياسة الخارجية السعودية يبدو أنها تعرف هذه الخاصية غير التقليدية للنظام الدولي، وتحاول أن تخدم مصالحها مع دول العالم، تبعاً لمحدداتها المعطاة.

صحيح ان المملكة لها علاقات تقليدية قوية وعميقة مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة... ولهذا العلاقة التاريخية مسبباتها المصلحية والأمنية، التي لازالت قائمة... بل وتحظى باحتمالات كبيرة، أيضاً، لنموها وازدهارها. ولكن هذه الخاصية التاريخية في علاقتنا بالغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة، لا يجب أن تَحُول دون إمكانية استفادتنا من موارد النظام الدولي المتاحة، في القضايا السياسية والاقتصادية، لخدمتنا ومصالحنا العليا وأمننا الوطني.

من هنا كان خيار الاتجاه شرقاً... حيث فرص التكامل الاقتصادي مع دول متقدمة ومزدهرة اقتصادياً.. وفرص التكامل السياسي، مع دول كانت تاريخياً نصيرة لقضايانا السياسية العادلة في المنطقة والعالم.. وإمكانات استعادة علاقات تاريخية قوية وعميقة، ظلت متواجدة عبر التاريخ.. وكذلك إمكانية استعادة الروابط التاريخية والثقافية مع شعوب، سبقت حضارة الإسلام إليها، وصول الغرب إليها. كل تلك كانت مسوغات استراتيجية الاتجاه شرقاً، التي تبررها نوايا وسلوكيات مشروعة تساهم، في ترسيخ أسس السلام والأمن الدوليين، كانت دوماً تتجسد في سياسة المملكة المحبة للسلام، بالإضافة إلى أن هذه الاستراتيجية للتوجه شرقاً زاخرة بعوائد سياسية واقتصادية تصب في مصلحتنا العليا، وتساهم في دعم محددات أمننا الوطني، بل وأمن العرب القومي، بصفة عامة.

كذلك، فإن من خصائص النظام الدولي الحالي تأكيد مبدأ الندية بين الدول على أسس مصلحية متبادلة، من أجل تطوير علاقة تكاملية تقوم على منافسة سلمية في الأمور والقضايا الاقتصادية، أكثر من اعتبارات الأمن الاستراتيجية، التي كانت تحددها علاقات الدول بعضها البعض، فكانت تنشأ عنها دول رائدة وأخرى تابعة، في النظام الدولي.

في الوقت الحاضر تقوم العلاقة التكاملية بين الدول على أسس الميزة التنافسية في حركة التجارة الدولية، التي يمكن من خلالها تصور دور لدول صغيرة و«هامشية» في النظام الدولي، بمفاهيم علاقات القوى التقليدية التي كانت سائدة في الماضي، نجدها تحظى من خلال حركة التجارة الدولية بمكانة دولية مرموقة تتمخض عنها قوة سياسية حقيقية كامنة، بعيداً عن محددات الاستراتيجية التقليدية، بمفهومها الأمني التقليدي.

المملكة، على سبيل المثال تتمتع بميزة تنافسية كبيرة في إنتاج النفط، ليس من ناحية إنتاجه ومن ناحية تسعيره؟ فحسب... ولكن، أيضاً، سياسياً: عن طريق اتباع سياسة معتدلة في إنتاجه وتسعيره وضمان إمداداته الآمنة إلى مواقع استهلاكه، من أجل الحفاظ على هذه الميزة التنافسية التي تتمتع بها في إنتاج أهم أداة إنتاج في العصر الحديث، يتوقف على توفيرها بأسعار عادلة وبكميات كافية نمو الاقتصاد العالمي، بصورة عامة... وكذلك نمو اقتصاديات شركائنا التجاريين، بصورة خاصة.

هذه المحددات السياسية والاقتصادية والحضارية لسياسة المملكة العربية السعودية، في القرن الواحد والعشرين، هي وراء هذا التوجه شرقاً، من أجل خدمة مصالحنا العليا.. ودعم إمكانات أمننا الوطني.

من هنا نجد أن القاسم المشترك، في الجولة التي قام بها الملك عبد الله لدول غرب وشرق وجنوب آسيا، وشملت الهند والصين وماليزيا وباكستان.. والجولة الحالية التي يقوم بها سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز، ويزور فيها كلاً من اليابان وسنغافورة وباكستان، هو هذا التطور النوعي الذي حدث على حركة السياسة السعودية، بالتأكيد على تطوير شراكات استراتيجية مع دول كانت طبيعة نظامها الدولي السابق، بمحدداته الأيدلوجية والاستراتيجية الضيقة تحول بيننا والتواصل معها بالصورة التي تتشكل بها علاقتنا معها هذه الأيام.

لذا نجد هناك تأكيدا في البيانات المشتركة التي تصدر عند نهاية أي من هذه الزيارات الرفيعة المستوى لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله أو لسمو ولي العهد التأكيد، على ثوابت السياسة الخارجية السعودية، تجاه القضايا العربية العادلة في فلسطين والعراق وكل بقعة من عالمنا العربي، الذي يتعرض هذه الأيام لمحاولات الزحف عليه من أطراف، كما يحدث في السودان وفي لبنان وفي العراق. في كل زيارة من هذه الزيارات تجد الدبلوماسية السعودية تفهماً كبيراً لموقف المملكة الداعي لحل الصراعات في المنطقة بالطرق السلمية والابتعاد عن العنف.

من هنا نجد، أنه: في كل زيارة من هذه الزيارات الرفيعة المستوى تكسب المبادرة العربية لحل أزمة الصراع العربي- الإسرائيلي بتأييد وتفهم من هذه الدول الصديقة في آسيا، التي لم تحظ هذه المبادرة السلمية السعودية في الأساس بمجهودات عربية لتفعيلها وتعريف العالم بها، كما ظهر من تأكيد لمرجعيتها في جولتي الملك عبد الله والأمير سلطان، كأهم وثيقة متكاملة أسست لسلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل، منذ بداية هذا الصراع، الذي هدد أمن المنطقة واستقرار العالم، لما يقرب من مائة عام.

ظاهرة أخرى تنصب في مظاهر السياسة الخارجية السعودية، في مرحلتها المعاصرة.. وتؤكد على التغير النوعي في سلوكيات وقيم الدبلوماسية السعودية، في بداية القرن الحالي... ألا وهي: التركيز على محددات التعاون في السياسة الدولية المعاصرة.

في كل من جولة خادم الحرمين الشريفين وجولة سمو ولي العهد الأسيوية، نلاحظ تركيزها على التعاون الاقتصادي ومجالات الاستثمارات المتبادلة، بين الدول التي شملتها هذه الزيارات والمملكة. هناك تكامل اقتصادي يربط المملكة بوصفها الدولة الأولى في إنتاج

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 13-04-2006 العـــدد : 14474
الصفحـات : 21 المسلسل : 149

النفط.. وتتمتع بفائض كبير في ميزانها التجاري مع هذه الدول، وإمكانات هذه الدول التكنولوجية والاقتصادية والتنموية الكبيرة. هذا القاسم المشترك نجده في البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة خادم الحرمين الشريفين، لهذه الدول الآسيوية الصناعية الغنية المتقدمة، ووجدنا له صدى أيضاً في البيان المشترك الذي صدر يوم أمس في ختام زيارة سمو ولي العهد لسنغافورة. هناك مجالات واسعة للاستثمار المتبادل لرؤوس الأموال في البلدين، يتجاوز إمكانات التبادل التجاري التقليدية بينها وبين المملكة. في المستقبل القريب سوف يطغى حجم الاستثمارات المتبادلة بين المملكة وكل من هذه الدول، على معيار حساب الميزان التجاري التقليدي بينها وبين المملكة.

جولتا خادم الحرمين وسمو ولي العهد الآسيويتين، شملتا دولاً كبيرة، بحكم حجم الدول الكبيرة ومكانة القوى الكبرى الاستراتيجية والاقتصادية، مثل الصين والهند واليابان.. ودولاً صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان، ولكنها عملاقة بإمكاناتها الاقتصادية الحقيقية والواعدة، مثل سنغافورة... مروراً بدول من الصعب تفعيل تنمية حقيقية في المملكة دون الاستفادة من تجربتها الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية الخلاقة، مثل ماليزيا.

ثم هناك عامل مشترك آخر في جولتي خادم الحرمين الآسيوية في شهر يناير الماضي.. وجولة سمو ولي العهد الآسيوية الحالية، يعكس جانب الأصالة، بكل معانيها الاستراتيجية والتاريخية والثقافية في سياسة المملكة الخارجية. تحري ختام كلا الجولتين بزيارة باكستان، فيه تأكيد على ثوابت السياسة الخارجية السعودية، الذي يزيدها التغيير النوعي في الدبلوماسية السعودية، أصالة ومصداقية وثباتاً.